

# ثورة أيلول .. عراقياً وكرديتانياً

تحكموا بمسيرة شعوب العراق متحامين مرّة شرعية الانقلاب ومرة بديمقراطية شوهاء جعلت عناوين أخبار وادي الرافدين اختصاراً للحنف والأيمة والقرض والغرق بحنا عن مامن. ان في ضميرنا اطمئنان اننا اينما الواجب وان لم يخل من تقصير. فادعاء الكمال منقصة. لكننا وبرغم الصعوبات تراقف الكفسي بالعمل. ومعنا وحولنا كخبيرون يبرون المستقبل الأفضل لشعبنا ويعملون على بلوغه.
وقل اعلموا قسيري الله عملك ورسوله والمؤمنين الخلود للشارح الكبير مصطفى بارزاني ولكل مناضل كردي وعراقي والرجاء بزرعة كردستان و الخير للعراق

والذل لكل شبيهه بسيرة الغلّة التي ارادت بنا السوء.

□ سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني.

الذين كوتهم نيران التحكم بالسلطة بغداد، ومثل الوف العائلات التي خدمت دورها بسلاح الوطن؛ لابلول الثورة.. كانت ايامها فحرا بعد طول ليل. شقته اكف القدر وانظرفته عيون ابناء شعبنا معلمين، فلاحين، اطباء، كتاب، نساء، شباب، مقاتلين ومدنين في العراق وفي الخارج.

ابول الثورة كانت لكل العراقيين، تطالب بالديمقراطية والحكم العظمي والذاتي، وتعمد فقد قالوا عنا عصاة، كنا ونبقى عصاة على كل ظالم.

وقالوا مخربين، نعم نحن خرب مخططات القتل والصهر وادعاء استخدام غاز السارين.

ابول ثورة نعيمنا لعاني الحياة، جلبت اصداء اصوات الحرية فيها اسماع الغافلين لمصالحا والتمارين لنجاحوا، والمتعاطفين لتتحققوا بظنق التوازل.

مساحات ابول التي نرّفناها والدموع التي اطمرت من العيون والعرق الذي تجدد على لينا بما مع غبار الطريق، كلها علامات عن صدمت حراك سراق

تقدم للحكم والحكومين ما يمنع المقارنة التي تميل لصالح الحكم السابق الذي عارضه بعض ممن ارتكبوا بحق ابناء العراق ومنهم شعبنا الكردي ماس انقلت البلاد وزارت من ركوسها في اسن طين الجهل والاسية والتسنيق وسط اصرا ل يستفيد من اسبط قواعد مراجعة الذات، وقد يجيء اليوم الذي نتخت فيه للتاريخ ووبنا لوادة من اخطر مفاصل التاريخ العراقي المعاصر.

ثورة ابول في عمامها السبايع الخمينين، كانت حقيقية واقعية في مطالبها، ملخما كان التمازبون عليها قساة جناة، افطوا معها كل سوء، ولم يضغوا الحوار الصادق مسار عمل. بل ان اتفاقية ١١ آذار التي عملت خبز ثمره للنجاح القومي والوطني الكردي الذي فرح له شعبنا العراقي، شهدت بعد ذلك محاولة اغتيال للبارزاني الاب وايضا للشهيد الرئيس والرئيس مسعود بارزاني بعدها، وهم بذلك اسوة باليشمكة

الثورة، عل الاسرة الدولية تنتهه التي خطا حساباتها التي تسقط امة من الحياة لتضعها ضمن سلك شائك لتقدم خارطة جديدة لعالم المصالح والسوق.

امكانيات الثورة كانت شعبنا الكردي وعراقيين اخرين اختاروا الكفاح بدل الانسياق وراء التوجه خلف شعارات لم يحفح حبزها الا وعبدالسلام عارف يطبع برقيق سلاحه، ثم يلقي الاول حنفة بحداثة الشنوة بعد ثلاث سنوات ليحل شقيقه عبدالرحمن الذي وضع عهد سنتين على طائفة مطرودا على يد البعث بمساعدة مسعود غيدان.

سعدون عريب بتفاصيل محرنة ونهايات مؤلمة سببه اشخاص توهموا ان قيادة العراق ستكون

بالحل: بالشدّة:
ولابد قاسم رئاسة الحكومة، وهي كما مصر الناصرية، حكومة عسكر من حل شاب، فهموا ان البلاد كثة ومواطنيها جنود يعطلون للاوامر، فما كان من رد على ذلك سوى

ثمة درس نحفظه في تعاملاتنا مع الحكومات العراقية، فهما اختلفت الوجوه والانتماءات الا ان النسبة الشابتة مجازا في الحيلولة دون تمتع الكرد بمواطنة كاملة وكذلك الضبية العراقية التي ظلت لعمود تراوح في محلها، الفرزت ضمن المتأخر قوائم خسران متنوعة المحتوى، اخطرها شبه انهيار في السلام المجتمعي وتقاذف تهم المسؤولية التي تبني للمجهول في اغلب مسائل الاعراب السياسي.

في الفترة الملكية التي شهدت تاسيس الحزب الديمقراطي برئاسة الراحل مصطفى بارزاني، اضطرت الحركة الكردية لحمل السلاح ردا على التنكر الغربي لوعود الاستقلال

للملكة الكردية اسوة بالامة العربية، وجاء ذلك لم تمنع الحكومة العراقية الهاشمية جيشها من ضرب التوجه القومي الكردي بالاسلح، ثم كان ان تاسست جمهورية للكرد في ايران سرعان ما صفت وكان اللجوء السياسي خيارا مرا اخيرا للنازل.

وطمانينة عدا حث لهم علانية ، وكذلك لاتمكن لجان الحقيقة والتحرري من جمع الالة وأخذ دورها في كشف الحقائق. ولا يمكن للمحققين ان يجمعوا الالة ويحافظوا عليها.

ثانيا : ان تتصرف السلطات القائمة والمترفة على التنفيذ بالشرعية وان تطبق مبادئ العدالة بالنسراوي على جميع افراد المجتمع دون تمييز بينهما لاي سبب كان .. وهذا شرط ضروري في كل الحالات التي تلي النزاعات المسلحة والحروب ولا سيما في اعقاب الاقتتال الاهلي او الطائفي او الحالات التي يكون فيها الحكم لسلطة احتلال.

ثالثا: حتى تتحكن السلطات التي اخذت على عاتقها تنفيذ العدالة بكل شفافية ومصداقية ان تكون ذات ارادة سياسية حرة وقادرة تحقيق الاهداف المرجوة من نيات الانتقال العادل .

رابعا: ان تغذ هذه الاليات بتدابير لا يشعرا بها المجتمع بزيادة العنفا على مجارى في الماضي وان تكون الاجراءات مشخصة ضد افراد بعينهم ..

خامسا: التفاعل المجتمعي والتساؤل من فئات المجتمع بكل قطاعات من المتأثرين باحداث العنف التي جرت. من الاجراءات العدالة الانتقالية تصل إلى نزلتها عندما يكون إنقاذها من خلال عملية تشارق حقيقية مع اولئك المتأثرين بالعنف وان يشاركوها بقدر الامكان في إعادة البناء الاجتماعي والسياسي للمجتمع.

سادسا: اعادة بناء المخظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يعزز التخطيط المتكامل لاليات العدالة الانتقالية وسيادة القانون وكذلك اصلاح طرق التربية والتعليم من العدالة الانتقالية ضرورة لازمة لإعادة بناء النظام السياسي في الدولة على اساس قانونية وتعددية

سياسية وديمقراطية راسخة للسيسر
أو اية أجهزة أخرى في الدولة.
خامسا – تخليد الذكرى وإقامة النصب التذكارية لما لها من تأثير معنوي ايجابي على المواطنين وخاصة الضحايا .وتأسيس ميامسي بالذاكرة الجماعية.

ويتم ان نرى احياء وتخليد الذكرى بشكل رسمي من قبل الدولة ومؤوسساتها و غير رسمي ويكون ذلك لتفانيتها من طرف المواطنين .
وسمعي انناسى الى احياء ذكرى احداث الاحداث لاسباب عديدة، منها الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا والتعريف عليهم، او تعريف الناس بمآسيتهم، وادىة على المجتمع الاخلاقي بيشان جرائم الماضي، وان تكون هذه الاحداث حاضرة في اذهان المجتمع وتكون درسا لهم بحول دون تكرارها مستقبلا .
ويشكل هذه الاحتياجات الضحايا وعائلاتهم والناسجين من إنتهاكات حقوق الانسان الصارخة احد العناصر الرئيسية في العدالة الانتقالية.

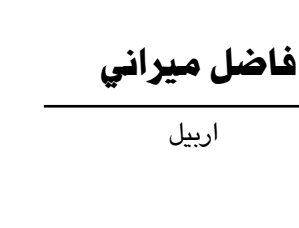
غير ان أليات التذكر يمكن ان تساهم في بلوغ اهداف أخرى للعدالة الانتقالية، بما في ذلك البحث عن الحقيقة، تحفيز الحوار والنقاش حول الماضي، وضع سجل تاريخي مناسب، الانتصاف لاصوات الضحايا، ومتابعة الاهداف المرتبطة بجبر اضرار الضحايا . وتشكل هذه الأنشطة اهم البات للعدالة الانتقالية ، ولكي تصعب هذه الاليات فعالة في الفترة الانتقالية فإنها يجب ان تعمل وفق ستة شروط

اولا: توفير المناخ الامن لكي تكون هذه التدابير قادرة على تحقيق اهدافها. وقد فترت الاضطرابات التي تعقب حالة التغيير في الدول وانتشار العنف السياسي يكون الامن والسلام قبل اي شيء، فهو الاسس الذي تستند عليه الدولة فمن دون وجود درجة ما من الامن لا يمكن توفير الحماية للشهود ونقلهم من المحكمة واليهاب باسان ولا يمكن للضحايا ان يتحدثوا بامان

تفديتها هوية وتوجه البولة ومن خلفها قيادتها في تأخذ مكانها ضمن الوجود الدولي واطعة امام عنها رعاية مصالحها المشروعة ومصالح غيرها من دول العالم. لكن القضية العراقية التي ظلت لعمود تراوح في محلها، الفرزت ضمن المتأخر قوائم خسران متنوعة المحتوى، اخطرها شبه انهيار في السلام المجتمعي وتقاذف تهم المسؤولية التي تبني للمجهول في اغلب مسائل الاعراب السياسي.

في الفترة الملكية التي شهدت تاسيس الحزب الديمقراطي برئاسة الراحل مصطفى بارزاني، اضطرت الحركة الكردية لحمل السلاح ردا على التنكر الغربي لوعود الاستقلال للملكة الكردية اسوة بالامة العربية، وجاء ذلك لم تمنع الحكومة العراقية الهاشمية جيشها من ضرب التوجه القومي الكردي بالاسلح، ثم كان ان تاسست جمهورية للكرد في ايران سرعان ما صفت وكان اللجوء السياسي خيارا مرا اخيرا للنازل.

## فاضل ميراني



برغم كل المحبة المكنونة لشخص الراحل عبدالكريم قاسم، فإن الحب والتعاطف ليسا كافيين لتوحيدهما لقيادة بلد. فالعراق الذي ولدته بريطانيا من يد الدولة العثمانية، واستقدمت المغفور له فيصل الاول الهاشمي ليكون ملكا عربيا مسلما، واجه صعوبات في التحسول الاجتماعي والجغرافي ليحل ضمن التوجه السياسي يوم ذاك، لهذا



يحكم بشكل مشكلية تخالف المضمون، بل بالاصرى صيغة معقدة تختصر التكوين العراقي قوميًا ومذهبيًا، ومن يريد الاستزادة فليرجع لامهات كتب التاريخ التي توفق الصراع في ثروات ارض السواد والرافدين التي كانت محط استقرار للنزوح من شبه الجزيرة العربية واقطار الشرق والشمال.ولبناء بلد لابد من وجود مقومات التنجز وفقها خطط يظهر

# العدالة الإنتقالية وآلياتها الديمقراطية 2-2

عنواثنا ولم يكن صارما وحازما بكل تفاصيلها

المراجع:
١- د. عبد الحسين شعبان، "العدالة الانتقالية وذاكرة الضحايا"، مركز دمشق للدراسات النظرية واختصارا المدنية، 26-01-2008.

2- العدالة الانتقالية: قراءة مفاهيمية ومعرفية. الشركة العربية العالمية. 05-10-2012
3- تقرير الامين العام للامم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي بشأن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع وبالوثيقة المرقمة S/616/2004

http://www.justice-transition.com/

الامم المتحدة 6164/2004/S

5- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، "تعريف العدالة الانتقالية"، موقع الكتروني:

http://www.ictj.org/ansionalJustice

6- http://www.bbc.com/arabic/130911\_09/2013/multimedia\_pic\_gal\_chile

7- مبروة نظير، "الاستراتيجيات الهجين، ملحق مجلة السياسة الدولية العدد 1947 أكتوبر2013 القاهرة،ص5.

8- د. عبد الناصر عبد الله هو سبب العدالة الانتقالية ولجان المصالحة في ضوء التحسول الديمقراطي، مجلة الحقوق المدنية والقانونية والاقتصادية، جامعة الاسكندرية، 20-12ديسمبر2012

9- شعبان، عبد الحسين – الشعب يريد...: ناملت فكرة في الربيع العربي، دار اطلس، بيروت، 2012
10- د.215 ما بعد... انظر كذلك: العدالة الانتقالية وذاكرة الضحايا، الحوار المتمدن، 26/1/2008.

الجنرال بينوشيه.
10- تقرير الامين العام للامم المتحدة حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي عانت من انتهاكات حقوق الانسان"، وثيقة الامم المتحدة رقم S. 2011/12، 12 أكتوبر 2011.

11- احمد شوقي بنوبو، العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب، مجلة المستقبل العربي: 413، 30/13/2013
12- زينب سالم – عقبة خضراوي، الاطار القانوني للنظام الخاص بتعويض ضحايا الاساءة الوطنية الجزائرية، بحث مقدم الي مؤتمر القانون والعدالة الانتقالية، جامعة الاسكندرية.

13- جورج فيلهلم فريدرش هيغل فيلسوف الماني مشهور، كان له اثر كبير في شرح الافكار التي تحلها النظريات الفلسفية الاخرى كطفسه لارسطو وفلاطون وغيرهم. اعتبر من اعظم الفلاسفة في العصر الحديث.

16- لاطلاع على نوع التعويضات المتوقعة انظر الي الموقع الالكتروني مؤسسة الشهداء www.ahshadaa.com

17- سعدفتح الله، العدالة الانتقالية في العراق "حين يحسول الجرم الي ضحية". العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الانسان، القاهرة،2014.ص 134.

العدالة الانتقالية، نيويورك،2013.ص14-16
20- تقرير الامين العام للامم المتحدة حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع وبالوثيقة المرقمة S/616/2004.

21- امينة داخل مسلم، العدالة الانتقالية، دراسة مقارنة ما بين دولة جنوب افريقيا والعراق، ط. اذار الكفر للطباعة والتصميم، بغداد، 2016.

22- زينب محمد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية واليات تطبيقيها في المجتمع العراقي، مجلة لاركللفلسفة والسياسيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط العدد 16 السنة السادسة 2014.

□ تكذوره في القانون الدولي (مستشار اazzaman.com)

اختصاصين هما نوعي ينظر بدعاوي الملكية عن العقارات وتصنفن مصادرها والاستيلاء عليها والاخر اختصاص زماني يحد للهيئة النظر في العقارات المشمولة من تموز عام 1968الى نيسان 2003،وكان الاجرى بالمشرع ان لايجدد الفترة الزمنية لان احداث مابعد الاحتلال وما تخصصت عنه من اغتلات في مؤسسات الدولة ،وكذلك فترة العنف الاهلي بعد عام 2006تحدث فيها الكثير من الإنتهاكات على القطاعين والملكية لكثير من الافراد .
وباعتراف الجهات المختصة، فقرار لزاما على الدولة بإعتبارها المسؤولة عن حماية الافراد وما يمتلكون من التجاوز والسرقه لملكاتهم.

ساسا: الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة.

تعتبر من الركائز التي اعتمدها الحكومة العراقية في تطبيق مفهوم العدالة الانتقالية فيما يتعلق بإحالة العطفين ممن ثبت ارتكابهم للجرائم واحالتهم للمحاكم المختصة .وقد تاسست هذه الهيئة بموجب القانون رقم (10) لسنة 2008،والصيغة المعدلة لقانون اجنثات البعث ،والذي اصدرته سلطة الاصلاح المؤقتة بمراسلة يوم برايمير ايلول رقم (1) والي بموجب حل حزب البعث واستبعد فئتين من اعضائه من مؤسسات الدولة العراقية. الا ان واقع الحال في العراق يشير الى غياب المسألة الحقيقية وإلزام على المصالحة السياسية ذات الطابع العرقي والطائفي على حساب المصالح حسب للشعب والوطن بشروطها واصلاح مراحل العدالة الانتقالية وهو ما يحل العدالة الانتقالية في حال مرور المصالحة بيننا بما يعكس ايجابيا على حالة التعايش السلمي بين افراد المجتمع، فعلى الدولة ومؤسساتها ان تتخذ العديد من الاجراءات التي تدعم إرساء اية المصالحة الوطنية ومنها

□ ان تعمل القوى السياسية المختلفة مكوناتها وانتمائها على اجراءات تقديم التعويضات المادية والمعنوية للمتضررين ونوهم.
لتكون بداية لإحقاق الحقوق وتحقيق مبدا العدالة والانصاف .

□ ملاحقة ومحاسبة مرتكبي الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وسارقي قوت الشعب من المسؤولين وغيرهم ،والذي يشكل بقائهم بعيدين عن عين العدالة خظرا على الشعب ومستقبله .
التأكيد على شمول كل من تلوثت يده من اجل عمل من التسبب العراقي يعاني الفقر والحاجة. وان يصفى العراق بكل عقده البشرية والمادية بلدا فقرا .

ثالثا: مؤسسة العدالة
استنادا الى المادة 40من الدستور العراقي شكّلت هذه المؤسسة بموجب القانون رقم ( 3) لسنة2006 الهذ منها تعويضات ذوي الشهداء ااميين الاولين لامعة الحقوق لاصحابها ايداعا للقوانين التنظيمية رقم (4) لسنة 2003من قبل سلطة بريمير ، و سبب محبة سمحت تسوية المطالبات العراقية للملكية. وجاء قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بمادته (49)ليؤكد اهميته ووجوب العمل به ،وكذلك نص عليه الدستور في المادة ( 136) وتوالت التشريعات والقوانين المنظمة لعمل الجهات المختصة في صدور اخر قانون بالرقم (13) لسنة 2010.

ووفق لهذا القانون فإن مهام والعراق يجد ان التنفيذ لمغفمها كان

كخارطة طريق لبدء الحوار مع شرائح الشعب وقواه السياسية الفاعلة والمطلحة له.

ان اعتماد المصارحة والمكاشفة ضمن مفهوم العراق اولا هي خط الشروع للبداية الحقيقية لي مصالحه وطنية شاملة وان يترك المصمغ بانها الطريق الوحيد للحفاظ على العراق امنا مستقرا ونبد الخلافات المنهجية او الطائفية في السبيل للحفاظ على عراق امن مستقر بعيد البلاد عن الفتن والحرب الاهلية التي طالما جندت قوى الظلام والارهاب على مقدراتها لإعراقه بدوامه العنف والدمار .
إلا ان العراق بشعبه وضحاياه سيبقى عصيا عليهم بانن

والتي تحقّق الانتقال الديمقراطي وتتم المصالحة الوطنية بشرطها

وشروطها لبدء من التطبيق الكامل لآليات العدالة الانتقالية وفق النهج الدولي الذي سلكته الدول المتحضرات التي مرت بها الشهور ، الا اننا لانرى برنامجا جيدا متكاملا يساعدها الجموع العراقية في تجاوز المرحلة الحرجة التي يمر بها اثناء الانتقال ،او بعد مرحلة تحرير الاراضي من "داعش" .فبعض هذه النظم لم تكن ضمن الاطر المؤسسية الناضجة والبعض الآخر منها لم يتوافق عليها القوى السياسية المطلحة لاطفال المجتمع العراقي. لذا فاننا بحاجة

الى برنامج متكامل يدعم الاسس الديمقراطية للحول ووضع الاسس لدولة قوية تضمن حرية وسلامة افرادها وتكون قادرة على الاخذ بالاعتبار من تمييز في مجالات التطور والتقدم .
وان نتكون هذه النظم والتشريعات شعارات يوظفها طرف ضد طرف اخر من اجل الحفاظ على المصالح الشخصية والانتخابية.

العراق في حاجة الى تاسيس جديد للشرعية قائم على نتمذ الشرعية الدستورية المؤسساتية، وتجاوز ارث الماضي التخليل عبر مجموعة من الاجراءات تؤسس للدخول في "المصالحة الوطنية" عبر "العدالة الانتقالية" التي تتم من خلال إعادة البناء العرقية وفق المصالحة الوطنية، تاسيس لجان الحقيقة، التعويض الضحايا، بجزن الضرر. واصلاح مؤسسات الدولة

العدالة وواخصة الأجهزة الامنية والشروط .
ومن اهم المؤسسات التي لها دور كبير في تطبيق البات العرقية الانتقالية في العراق هي :

اولا: المحكمة الجنائية العراقية العليا تشكلت المحكمة الجنائية العراقية العليا في بدايتها بموجب القانون رقم (1) لسنة 2003 والمُشور في جريدة الوقائع العراقية رقم 3980 من قبل مجلس الحكم العراقي والموظف برئاسة المحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرام ضد الاسبابية بموجب اقرارم (48) الصادر من المدير الإداري لسلطة الانتلاف المؤقتة.

وقد بقي هذا القانون نافذ المفعول 2005/10/20وشر في جريدة الوقائع العراقية رقم (4006) الصادر في 2005/8/10الذي يحل بذلك محل قانون المحكمة الجنائية العراقية المختصة ويدخل حيز التنفيذ. نص هذا القانون على ان ولاية المحكمة الجنائية العراقية العليا تسري على كل شخص سواء كان عراقيا أم غير عراقي مقيم في العراق منهم بارتكاب احدى الجرائم العرقية ضد الاسبابية او جرائم الحرب أو إنتهاكات بعض القوانين العراقية والتي ارتكبت في الفترة الزمنية من 1968/7/17 لغاية 2003/5/1 في جمهورية العراق او اي مكان اخر.
ثانيا: المصالحة الوطنية.

www.azzaman.com

## طارق حسين النعيمي



بغداد

البات العدالة الانتقالية. فيموجب القانون الدولي، على الدول ان تلتزم بالتحقيق في جرائم حقوق الانسان بعد ارتكابها وفرض عقوبات على مرتكبيها بغض النظر عن الانصاف ومسؤولياتهم ، والتي تتطلب كحد اقصى الالتزام بتسليمهم للعدالة او المتابعة وتوحيه عند ان فرض عقوبة تتناسب وحجم الجريمة .

ومن اهم المحاكم الدولية التي عقدت كاتوا جماعات وافراد.
□ ترسيخ ذكرى الإنتهاكات في الذاكرة الجماعية.

□ تشجيع التضامن الاجتماعي مع الضحايا

□ الاعتراف بغضل الضحايا سواء رسمي او غير رسمي

□ اعادة ور ملموس على مطالب رفع الظلم وتهيئة المناخ الملائم للمصالحة عبر استرجاع ثقة الضحايا في الدولة.

□ اصلاح انظمة ومؤوسسات الدولة (وتشمل اي سبيل المصال لالحصر المؤوسسات الفضائية والتشريعية وازاحة مرتكبي الاعمال من المناصب العامة وزيادة الوعي لدى موظفي السولة بالحقوق الاساسية للمواطنين.

□ واستكمال لخطوات تحقيق العدالة الانتقالية تاتي خطوة الإصلاح المؤسسي كخطوة مكملة وضرورية لتفويض ضمان سلامة ايجاد مسيررة الانتقالي للمجتمع الديمقراطي. فمن غير المنطقي ان تتم المحاسبة وتعويض الضحايا، مع الإبقاء على ذات وتشكيل واعضاء المؤسسات التي تورطت في ارتكاب الجرائم، ان هذا تميز اهمية اذات التعديلات وهيكلية المؤسسات ذات الصلة بالانتهاكات، وتظهرها من بعض العناصر التي تبث تورطهم بالبال في ارتكاب الجرائم ، لضمان عدم تكرار مثل الممارسات مرة أخرى

في المستقبل من قبل الأجهزة الإدارية أو اية أجهزة أخرى في الدولة.

□ تحييد الذكرى وإقامة النصب التذكارية لما لها من تأثير معنوي ايجابي على المواطنين وخاصة الضحايا .وتأسيس ميامسي بالذاكرة الجماعية.

□ ويتم ان نرى احياء وتخليد الذكرى بشكل رسمي من قبل الدولة ومؤوسساتها و غير رسمي ويكون ذلك لتفانيتها من طرف المواطنين .
□ وسمعي انناسى الى احياء ذكرى احداث الاحداث لاسباب عديدة، منها الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا والتعريف عليهم، او تعريف الناس بمآسيتهم، وادىة على المجتمع الاخلاقي بيشان جرائم الماضي، وان تكون هذه الاحداث حاضرة في اذهان المجتمع وتكون درسا لهم بحول دون تكرارها مستقبلا .
□ ويشكل هذه الاحتياجات الضحايا وعائلاتهم والناسجين من إنتهاكات حقوق الانسان الصارخة احد العناصر الرئيسية في العدالة الانتقالية.

غير ان أليات التذكر يمكن ان تساهم في بلوغ اهداف أخرى للعدالة الانتقالية، بما في ذلك البحث عن الحقيقة، تحفيز الحوار والنقاش حول الماضي، وضع سجل تاريخي مناسب، الانتصاف لاصوات الضحايا، ومتابعة الاهداف المرتبطة بجبر اضرار الضحايا . وتشكل هذه الأنشطة اهم البات للعدالة الانتقالية ، ولكي تصعب هذه الاليات فعالة في الفترة الانتقالية فإنها يجب ان تعمل وفق ستة شروط

اولا: توفير المناخ الامن لكي تكون هذه التدابير قادرة على تحقيق اهدافها. وقد فترت الاضطرابات التي تعقب حالة التغيير في الدول وانتشار العنف السياسي يكون الامن والسلام قبل اي شيء، فهو الاسس الذي تستند عليه الدولة فمن دون وجود درجة ما من الامن لا يمكن توفير الحماية للشهود ونقلهم من المحكمة واليهاب باسان ولا يمكن للضحايا ان يتحدثوا بامان



بغداد

الاهداف والآليات

اهداف العدالة الانتقالية

يعتبر مفهوم العدالة الانتقالية من المفاهيم التي اثاره تساؤلات كثيرة حول مضمونها والآليات التي تنتهجها في تطبيق معاييرها بمختلف اتجاهاتها . فستراتيجة الهاشمي ليكون ملكا عربيا مسلما، واجه صعوبات في التحسول الاجتماعي والجغرافي ليحل ضمن التوجه السياسي يوم ذاك، لهذا

يحكم بشكل مشكلية تخالف المضمون، بل بالاصرى صيغة معقدة تختصر التكوين العراقي قوميًا ومذهبيًا، ومن يريد الاستزادة فليرجع لامهات كتب التاريخ التي توفق الصراع في ثروات ارض السواد والرافدين التي كانت محط استقرار للنزوح من شبه الجزيرة العربية واقطار الشرق والشمال.ولبناء بلد لابد من وجود مقومات التنجز وفقها خطط يظهر

تفديتها هوية وتوجه البولة ومن خلفها قيادتها في تأخذ مكانها ضمن الوجود الدولي واطعة امام عنها رعاية مصالحها المشروعة ومصالح غيرها من دول العالم. لكن القضية العراقية التي ظلت لعمود تراوح في محلها، الفرزت ضمن المتأخر قوائم خسران متنوعة المحتوى، اخطرها شبه انهيار في السلام المجتمعي وتقاذف تهم المسؤولية التي تبني للمجهول في اغلب مسائل الاعراب السياسي.

في الفترة الملكية التي شهدت تاسيس الحزب الديمقراطي برئاسة الراحل مصطفى بارزاني، اضطرت الحركة الكردية لحمل السلاح ردا على التنكر الغربي لوعود الاستقلال للملكة الكردية اسوة بالامة العربية، وجاء ذلك لم تمنع الحكومة العراقية الهاشمية جيشها من ضرب التوجه القومي الكردي بالاسلح، ثم كان ان تاسست جمهورية للكرد في ايران سرعان ما صفت وكان اللجوء السياسي خيارا مرا اخيرا للنازل.

وطمانينة عدا حث لهم علانية ، وكذلك لاتمكن لجان الحقيقة والتحرري من جمع الالة وأخذ دورها في كشف الحقائق. ولا يمكن للمحققين ان يجمعوا الالة ويحافظوا عليها.

ثانيا : ان تتصرف السلطات القائمة والمترفة على التنفيذ بالشرعية وان تطبق مبادئ العدالة بالنسراوي على جميع افراد المجتمع دون تمييز بينهما لاي سبب كان .. وهذا شرط ضروري في كل الحالات التي تلي النزاعات المسلحة والحروب ولا سيما في اعقاب الاقتتال الاهلي او الطائفي او الحالات التي يكون فيها الحكم لسلطة احتلال.

رابعا: ان تغذ هذه الاليات بتدابير لا يشعرا بها المجتمع بزيادة العنفا على مجارى في الماضي وان تكون الاجراءات مشخصة ضد افراد بعينهم ..

خامسا: التفاعل المجتمعي والتساؤل من فئات المجتمع بكل قطاعات من المتأثرين باحداث العنف التي جرت. من الاجراءات العدالة الانتقالية تصل إلى نزلتها عندما يكون إنقاذها من خلال عملية تشارق حقيقية مع اولئك المتأثرين بالعنف وان يشاركوها بقدر الامكان في إعادة البناء الاجتماعي والسياسي للمجتمع.

سادسا: اعادة بناء المخظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يعزز التخطيط المتكامل لاليات العدالة الانتقالية وسيادة القانون وكذلك اصلاح طرق التربية والتعليم من العدالة الانتقالية ضرورة لازمة لإعادة بناء النظام السياسي في الدولة على اساس قانونية وتعددية

سياسية وديمقراطية راسخة للسيسر
أو اية أجهزة أخرى في الدولة.
خامسا – تخليد الذكرى وإقامة النصب التذكارية لما لها من تأثير معنوي ايجابي على المواطنين وخاصة الضحايا .وتأسيس ميامسي بالذاكرة الجماعية.

ويتم ان نرى احياء وتخليد الذكرى بشكل رسمي من قبل الدولة ومؤوسساتها و غير رسمي ويكون ذلك لتفانيتها من طرف المواطنين .
وسمعي انناسى الى احياء ذكرى احداث الاحداث لاسباب عديدة، منها الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا والتعريف عليهم، او تعريف الناس بمآسيتهم، وادىة على المجتمع الاخلاقي بيشان جرائم الماضي، وان تكون هذه الاحداث حاضرة في اذهان المجتمع وتكون درسا لهم بحول دون تكرارها مستقبلا .
ويشكل هذه الاحتياجات الضحايا وعائلاتهم والناسجين من إنتهاكات حقوق الانسان الصارخة احد العناصر الرئيسية في العدالة الانتقالية.

غير ان أليات التذكر يمكن ان تساهم في بلوغ اهداف أخرى للعدالة الانتقالية، بما في ذلك البحث عن الحقيقة، تحفيز الحوار والنقاش حول الماضي، وضع سجل تاريخي مناسب، الانتصاف لاصوات الضحايا، ومتابعة الاهداف المرتبطة بجبر اضرار الضحايا . وتشكل هذه الأنشطة اهم البات للعدالة الانتقالية ، ولكي تصعب هذه الاليات فعالة في الفترة الانتقالية فإنها يجب ان تعمل وفق ستة شروط